فانه سُمي بها بعد التصغير واما الزائد على الثلاثي فكل اسم مونث ليس اصله
التذكير ولا التانيث فيه عارض نحو زينب وسعاد وعناق وعقرب
واما نوح ولوط فانه اذا سمي به لا ينصرف سواء كان المسمى به مونثا او مذكرا
اما اذا سمي به مونث فللعلمية والتانيث واذا سمي به مذكر فللعلمية وقيام
الحرف الرابع فيه مقام علامة التانيث نحو طلحة فان قيل يمتنع اذا سمي به
مذكرا ان ينصرف قياسا على التسمية بنعم وشتم لانه خف بنقله من ثقل
التانيث الى خفة التذكير واما جعلكم الحرف الرابع بمنزلة تا التانيث
فضعيف لوجهين احدهما انكم جعلتم حركة وسط الثلاثي بمنزلة حرف رابع
ولم تعتبروها في المذكر نظرا الى خفة التذكير والثاني انه قد زال
التانيث بتسمية المذكر به فلا معنى لمنع صرفه والجواب عن الاول
ان الرباعي ثقل لفظه بالحرف الرابع فيصير كالذي فيه تا التانيث نحو طلحة
ويدل عليه انه اذا صغر لم يلحقه تا التانيث لقيام الحرف الرابع
مقامها واما الثلاثي فانه وان قدرت فيه الحركة فيه مقام حرف
رابع فلا تلحق برتبة الظهور في الثقل بدليل لحوق تا التانيث في تصغيره
وعدم لحوقها في الرباعي وانما يؤثر التقدير في محل الثقل دون الخفة واما
الحرف الرابع فيؤثر في الثقل لشبهه منابه تا التانيث وبهذا يخرج
الجواب عن القياس وعن الثاني ان المراد بالمونث ما غلب تسميته
المونث به او في لفظه تا التانيث نحو طلحة ولا يراد به في منع الصرف التانيث
المعنوي بدليل طلحة وحمزة واذا لم يكن التانيث المعنوي مراعا في منع الصرف
فيصير عليه التسمية بالمونث الزائد على الثلاثي يجري مجرى العلامة واذا
سمي المونث بالمذكر الزائد على الثلاثي لم ينصرف ايضا وقد جا جعفر
اسم معنية لآل سليم وفيها يقول هوى لها عاشق بالقصر يا جعفر
يا جعفر يا جعفر ان اك دحداحا فانت اقصر او اك ذا شيب فانت اكبر

ولو سميت مونثا بطالق وحائض لم تصرف ولو سميت به مذكرا صرفت
لانه مذكر في الاصل وصف به المونث فلا تعتد بالتانيث العارض
فيه ولو سميت بنساء وامائه لم تصرف في المونث وصرفت في المذكر
لان تانيثه للجمع وليس بتانيث اصلي فلم تعتد به ولو سمي مذكر بربال لم تصرف
لانه اسم للعقرب وليس لمونث في الاصل ولو سمي مذكر بسمال وجنوب فان
جعلا اسمين لمونث في الاصل لم ينصرف وان جعلا صفتين وصف بهما المونث
واصلهما التذكير انصرف ه

النوع العاشر

العلمية والعدل وهذا النوع لا يعرف عدله من لفظه بل يتوقف
معرفة عدله على امر من خارج وهو وقوعه في كلامهم غير منصرف وقد
تقدم معنى العدل وفي هذا النوع ثلثة اقوال احدها ان المعدول
مشتق من المعدول عنه فعلى هذا يكون منقولا والثاني انه مرتجل غير مشتق
لان لفظ المعدول لم يستعمل في مسمى ثم نقل منه وليس وزن المعدول
موافقا لوزن المعدول عنه حتى يكون منقولا لان المعدول عنه منقول
في الصفة الى العلمية والثالث انه ليس منقولا على الاطلاق
ولا مرتجلا على الاطلاق بل متشابه للمنقول لموافقة حروفه لحروف
المعدول عنه ومشابه للمرتجل لاختصاصه بوزن لا يوافقه المعدول
عنه فيه وفي فائدة العدل وجهان احدهما انه يستفاد منه خفة اللفظ
وكثرة المعنى ولذلك لم يحكم بان الثلاث والرباع معدولان عن مثلث ومربع
لعدم خفة اللفظ وموافقة المعنى والثاني رفع لبس الصفة لان
فاعلا اصل وضعه الصفة فاذا عدل الى فعل زال ذلك اللبس ومما جا
من الاعلام المعدولة عن فاعل عمر عن عامر وزفر عن زافر من زفر الحمل
اذا حمله وقثم عن قاثم من قثم اذا اعطى كثيرا وثعل عن ثاعل سمي بذلك
لبعده وجشم عن جاشم من جشم الامر اذا تكلفه ودلف عن دالف من دلف

Copyright King Saud University